S/PV.3670

الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٧٠

الخميس، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لاراين
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد بلملي
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦) (S/1996/373 و Add.1)

96-85736

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦) (S/1996/373 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مالسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦)، الوثيقة S/1996/373 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/392، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انضمت بولندا إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/389، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة، والتي تحيل نص رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى الأمين العام.

المتكلم الأول ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأعطيه الكلمة.

السيد مالسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن وفدي يشارك لأول مرة في مداولات مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على انتخابكم.

تقدر حكومة جمهورية مقدونيا تقديرا عميقا وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي العملية الأولى الناجحة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وترى حكومتي أن الحالة في المنطقة لم تتغير بالقدر الذي يسمح بإعادة تشكيل أو إنهاء ولاية البعثة. ولا يزال اتفاق دايتون غير منفذ؛ ولا تزال أمامنا فترة للتنفيذ الكامل لهذا الاتفاق؛ وأن التهديدات التي تواجه جمهورية مقدونيا باحتمال تفجر الأزمة لم يقض عليها بعد، بالنظر إلى مسألة كوسوفو في منطقتنا المجاورة مباشرة. ولا تزال الحدود الشمالية لجمهورية مقدونيا غير محددة على الجانبين. وقد تركت جمهورية مقدونيا بقدرة دفاعية مخفضة تخفيضا كبيرا نتيجة لسحب جميع الأسلحة والمعدات العسكرية في أعقاب رحيل الجيش اليوغوسلافي السابق ونتيجة لقرار مجلس الأمن الذي يفرض حظر الأسلحة.

ولدي قائمة ببعض الأسباب التي تبرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات - التي شاركت، مع حكومة جمهورية مقدونيا، في حفظ السلام والاستقرار في منطقة هشة. لقد أبدت الأمم المتحدة بنجاح، بدعمها القوي لاستقلال جمهورية مقدونيا وسيادتها ووحدة أراضيها، قدرتها الوقائية في جهودنا المشتركة صوب السلم العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي يتولى بلدي رئاسته، وقد قررت البلدان التالية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي أن تشارك في هذا البيان: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة. وقد انضمت ايسلندا ولختنشتاين والنرويج إلى هذا البيان.

لقد أكدنا تأييدنا الكامل، منذ تقديم تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، لعملية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإننا نتفق تماما مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره الأخير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/373)، ووفقا لذلك التقييم قدمت العملية إسهاما حاسما في تحقيق استقرار الحالة السياسية في ذلك البلد، واقية إياه من مخاطر تجاوز الصراع البوسني، ومساعدة بذلك على تخفيف التوترات الإثنية داخل المنطقة بتسهيل الحوار بين المكونات الثقافية. ولهذا، يمثل هذا سابقة هامة في الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة وقصة نجاح لا ينبغي أن تبدد نتائجها أو تعرض للخطر.

ويبين تقرير الأمين العام تحسنا لا نزاع فيه في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومما لا يقل وضوحا أن هذه الحالة لا تزال تتضمن عناصر الخطر المقلقة. وإلى حد كبير يتوقف السلم والاستقرار داخل حدودها، في المقام الأول، على التطورات التي تقع في بقية يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما التطورات في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وفي المقام الثاني، لا تزال التوترات العرقية الداخلية قائمة. وثالثا، لا تزال الحالة الاقتصادية هشة ومحفوفة بالمخاطر.

ونرى أن هذه الظروف ستجعل أي انسحاب لقوات الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في هذه المرحلة الحساسة سابقا للأوان ومنطويا على احتمال الخطر وقد يرسل إشارة خاطئة. وهذا هو السبب في ترحابنا بتوصية الأمين العام ونؤيد مشروع قرار اليوم الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بشكلها الحالي، لفترة ستة أشهر أخرى، إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ونلاحظ تقييم الأمين العام بأن الاستعاضة عن القوة بمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة سيخلق صعوبات بالغة ولن يحقق إلا وفورات متواضعة. ونرحب باعتزامه استعراض المسائل المتصلة بمفهوم وقوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وإبلاغ مجلس الأمن بشأنها. وقرار اليوم يطلب إليه أن يقوم بذلك وأن يقدم إلى المجلس، للنظر، تقريرا في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الأمر الذي سيسمح للمجلس بأن يقيم الحالة بعد الانتخابات البوسنية.

ومن بين التطورات الإيجابية التي أشار إليها الأمين العام توقيع الاتفاق بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ومشروع قرار اليوم يرحب بهذا الاتفاق، ويحث الطرفين على تنفيذه تنفيذا تاما، بما في ذلك ترسيم حدودهما المشتركة، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تحسين العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان

على أساس الاتفاق المؤقت المبرم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونعرب عن تأييدنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد سايروس فانس، آملين أن تؤدي المناقشات الجارية تحت رعايته في إطار المادة ٥ من الاتفاق المذكور آنفا إلى نتيجة إيجابية.

إن الوضع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا يجوز النظر إليه كوضع قائم بذاته، بل ينبغي النظر إليه في السياق الأعرض للتطورات الحاصلة في يوغوسلافيا السابقة. وبالنظر إلى هشاشة التقدم المحرز حتى الآن، نرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مسألة حاسمة الأهمية، لا بالنسبة لاستقرار وأمن ذلك البلد فحسب، وإنما أيضا للإسهام الذي يمكن أن تقدمه في إعادة إحلال السلام الدائم في منطقة مزقها صراع طويل ومؤلم في السنوات الأخيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بتأكيد ما هو غني عن التأكيد: إننا نوافق تماما على البيان الذي أدلت به إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي.

حينما اتخذ وفد بلدي زمام المبادرة بطرح مشروع القرار المعروض الآن على المجلس، فعلنا ذلك لعدد من الأسباب.

منذ الأيام الأولى لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة، دأبنا دوما على تأييد هذه البعثة. فقد كنا، ولا نزال على اقتناع بأن وجودها هناك يمثل إسهاما قيما للغاية في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ذاتها، البلد الذي تربطنا به، في ظل القيادة الحكيمة للرئيس غليغوروف، علاقات وطيدة وودية. كما نؤمن بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى جانب البعثة التي سبقتها، تمثلان إحدى قصص نجاح الأمم المتحدة. وبالتالي فعندما بدأنا في وضع العناصر الأولى لمشروع قرار جديد بشأن تلك القوة، كانت رغبتنا هي الإسهام، كعضو في مجلس الأمن، في استمرار عملية حفظ السلام هذه، وهي ليست عملية كبيرة من حيث حجمها أو تكلفتها، ولكنها كبيرة من حيث فائدتها ونجاحها وإنجازاتها.

واليوم، سيبت المجلس في مسألة تمديد ولاية القوة لفترة إضافية، واسمحوا لي أن ألخص وجهة نظرنا بالملاحظات الموجزة التالية.

أولا، علمنا من حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أنها تؤمن بأن أفضل ما يخدم مصالح الشعب المقدوني هو استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دون تغييرات كبيرة، وقد تأكدت هذه المعلومات اليوم على لسان ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفضلا عن ذلك، فإن جميع البلدان المساهمة بقوات - ونحن نشيد بها وبأفراد القوة - أعلنت أن رأيها المشترك المدروس هو أن ولاية القوة ينبغي إعادة تأكيدها لفترة تمديد عادية أخرى طولها ستة أشهر. ونعتقد أن الرأي المشترك المدروس بين البلد المضيف والبلدان المساهمة بقوات هو في حد ذاته عنصر بالغ الأهمية، فبديهي أن من مصلحتها الذاتية أن تواصل تقييم الوضع الأمني في المنطقة بأقصى درجات الحذر.

ثانيا، في التقرير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، طرح الأمين العام، بعناية ووضوح متميزين، الحجج المؤيدة

والحجج المعارضة للتمديد المحتمل لتكوين وولاية القوة بوضعهما الراهن. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الوافي، الذي يوفر في رأينا، وخاصة بفضل نهجه المتوازن وتحليله الشامل والمتأني، أسبابا مقنعة للتمديد. ودون الخوض مرة أخرى في كل الحجج، اسمحوا لي فقط أن أقول إننا نتبين أن الأمين العام يخلص في نهاية المطاف إلى نتيجة مقنعة مؤداها أن ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بتكوينها الحالي ينبغي تمديدها لفترة ستة اشهر إضافية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونحن نؤيد هذا التحليل وهذه التوصية كل التأييد.

لقد قيل إن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تحسنت إلى حد يستوجب البت في إجراء تخفيض جذري في حجم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، أو على الأقل تكليفها بولاية أقصر بكثير. نعم، لقد تحسنت الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحن نشير هنا، على سبيل المثال، إلى اتفاق ٨ نيسان/أبريل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكذلك تحسن العلاقات مع شريكنا في الاتحاد الأوروبي، اليونان.

ولكننا نعتقد أنه، فيما يتعلق بالحالة العامة في يوغوسلافيا السابقة، ليس من الحكمة أن نفرط في الثقة، وقبل الأوان، بأن الاستقرار الدائم الذي يمكن الوثوق به قد تم إرساؤه بالفعل في المنطقة. وهذا، في رأينا هو أقوى سبب لتمديد ولاية قوة الانتشار الوقائي، ولو لفترة ستة أشهر أخرى.

ولكن، هل نحن معترضون من حيث المبدأ على تغيير تكوين القوة أو تخفيض حجمها؟ بالطبع لا. إن مشروع القرار المعروض علينا يشير صراحة إلى إمكانية تغيير تكوين القوة في مرحلة لاحقة على ضوء أية تغييرات أخرى نحو الأحسن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وحولها، على نحو ما أشار إليه الأمين العام.

بل إنني أود كذلك أن أخطو خطوة أبعد. بالأمس، في المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن، ذكرنا رئيسنا، ممثل الصين الدائم، وعن حكمة، بمبدأ هام. وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أقتبس مما قلتموه:

> "إن كل عملية من عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون لها ليس فقط بداية محددة، بل أيضا نهاية محددة".

ونحن نوافق تماما على هذا المبدأ. وستكون ألمانيا في طليعة المرحبين بحالة تحقق فيها السلام والاستقرار في المنطقة بشكل يمكن من عودة أفراد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى ديارهم بعد أن تكون القوة قد أنجزت مهمتها.

ولكن مما يؤسف له أننا لم نصل بعد الى هذه النقطة. ومع وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لا يزال يتعين ضمان السلم والأمن في المنطقة، وترسيخهما. وإن نجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الكفاح من أجل السلم والأمن الدائمين، لا يشك فيه أحد، حسب علمنا. ولذا، اسمحوا لي في الختام أن آتي على ذكر قانون قديم ما زال صالحا ليس في الرياضة فقط، وينص على أن "لا تغير أبدا فريقا رابحا".

ومن أجل مصلحة الشعب المقدوني والمنطقة برمتها، نتمنى لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ولأفرادها الحظ السعيد والنجاح في الاضطلاع بولايتها. وبهذه الروح سنصوت مؤيدين مشروع القرار.

السيد بلملي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما قرر هذا المجلس قبل ثلاثة أعوام ونصف إقامة وجود لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أعرب عديدون عن الشكوك فيما إذا كان

يمكن لاستقلال ذلك البلد أن يكتب له البقاء. ولقد دللت تلك التنبؤات الكئيبة أنها كانت على خطأ. وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مثال ناجح بصورة رائعة على الاجراءات الوقائية من جانب الأمم المتحدة. بل أصبحت تعتبر حقا رمزا لالتزام المجتمع الدولي بسيادة مقدونيا وسلامتها الإقليمية.

وباسم الحكومة البريطانية أود أن أشيد بتفاني وجد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأفرادها، الذين ساهموا في تهيئة الظروف التي أتاحت إحراز هذا التقدم. كما أود أن أشيد بالرئيس غليغوروف وبما أبداه من حكمة وتصميم دؤوب قاد بهما بلده بنجاح عبر مختلف الصعاب والأزمات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية. ومما يثلج صدر بلد مثل بلدي، الذي شارك مشاركة وثيقة في جهود المجتمع الدولي لإعادة الاستقرار الى منطقة البلقان، أنه تم إحراز تقدم حقيقي صوب تذليل هذه الصعاب. ومن التطورات التي تلقى الترحيب بصورة خاصة الاتفاق الذي أبرم بين بلده وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تطبيع العلاقات. وتحث الحكومة البريطانية البلدين على العمل بسرعة من أجل التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق، وبخاصة ترسيم حدودهما المشتركة.

وشهدت الأشهر الستة الماضية خطوات كبيرة صوب إعادة الاستقرار في جميع أرجاء منطقة البلقان. ولكن هذا الاستقرار الحديث العهد ما زال هشا، وسيكون من الخطأ تصور أن الانجازات التي تحققت حتى الآن لا يمكن إجهاضها أو لديها المناعة تجاه التطورات في المستقبل، ولاسيما في البوسنة، إذ يدخل تنفيذ اتفاق السلام مرحلة حاسمة. ولهذا ترى المملكة المتحدة أن هذا ليس وقت سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ولا وقت تغيير هيكل مهمتها تغييرا كبيرا. ومن ثم، فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، الذي ينص على تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر أخرى. وإن التمديد لفترة أقصر سيكون في نظر المملكة المتحدة خطوة تجافي الحكمة.

إلا أنه، وبخاصة في هذا الوقت الذي يتسم بالتقشف المالي داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن من الملائم أن يواصل الأمين العام الإبقاء على جميع بعثات حفظ السلام قيد الاستعراض، بما فيها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وينبغي للأمين العام، في رأينا، ووفقا لمشروع القرار المعروض علينا، أن يجري استعراضا مستفيضا لجميع جوانب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بحلول شهر أيلول/سبتمبر المقبل. ونحن على استعداد للنظر في أية توصيات قد يتقدم بها لضمان الاستخدام الأفضل لموارد الأمم المتحدة الشحيحة، إذا كانت تلك التوصيات متلائمة مع قدرة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على الاضطلاع بولايتها. وعلى أية حال فمن الواضح، كما سبق أن اقترح ممثل ألمانيا، إن الأوان سيحين عندما يرى المجلس أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أنجزت ولايتها، وأن مهامها ينبغي أن يضطلع بها آخرون.

السيد لا راين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الدقيق جدا والشامل الذي تناول جميع جوانب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والمقدم عملا بمقتضى أحكام قرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦).

وبالمثل، فإننا نشدد على العمل الإيجابي الرائع الذي ما فتئت تضطلع به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي منذ ١٩٩٢ ونرحب به. وأن قوة الانتشار الوقائي هذه تعد مثالا مفيدا جدا ونموذجا ينبغي أن نطبقه بصورة أكثر تواترا في الأمم المتحدة، للحؤول دون أن تتردى حالات الأزمات لتصبح مشاكل أكثر خطورة، وأكثر تكلفة من الناحيتين البشرية والمادية وتستعصي بذلك على الحل. ولم تقتصر مهمة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على رصد الحالة في منطقة الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

وألبانيا بل، أنها مارست، ولا تزال تمارس تأثيرا في تهدئة الأوضاع واستقرارها في أرجاء المنطقة، من خلال تدابير بناء الثقة والمساعي الحميدة وتسهيل الحوار.

وفي الوقت ذاته، نشير بارتياح كبير ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في تحسين العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيرانها. وعلى هذا الأساس، فإن الاتفاق المؤقت الموقع مع اليونان في أيلول/سبتمبر الماضي واتفاق تنظيم العلاقات وتعزيز التعاون بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الموقع في نيسان/أبريل، يستحقان أبلغ آيات الثناء. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز على الصعيد الداخلي الذي سعت اليه حكومة سكوبية، وأدى الى تعزيز المؤسسات الديمقراطية التعددية، كما بين ذلك الأمين العام في تقريره الأخير.

مع ذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا الإشارة الى عناصر عدم الاستقرار داخليا وإقليميا التي ما زالت قائمة لسوء الحظ. وأن التوترات الإثنية، التي تفاقمها الحالة الاقتصادية الهشة السائدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ما زالت تشكل تهديدا للهيكل الاجتماعي للبلد وكذلك لاندماجها واستقرارها على المدى الطويل وأن عدم ترسيم حدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والمسائل التي لم يتم حسمها مع اليونان، وعدم كفاية القدرة الدفاعية للبلاد هي عوامل موضوعية ينبغي لنا ألا نقلل من شأنها.

وبالإضافة الى ذلك، وفضلا عن الجوانب الداخلية التي أشرت اليها، نرى أن من الضروري تحليل الحالة في إطار إقليمي أوسع. وأن تنفيذ اتفاق دايتون حقق حتى الآن تقدما كبيرا، ولكن لابد أن نعترف بأن أكثر المراحل حراجة ربما لم نبلغها بعد، وبخاصة بالنسبة لإضفاء الطابع الملموس على الأحكام ذات الطابع السياسي والاجتماعي، وعلى وجه التحديد إجراء الانتخابات القادمة في جمهورية البوسنة والهرسك.

ولهذا، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا، وبالتالي تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بتكوينها الحالي، لفترة ستة أشهر. ويبدو لنا أن من الخطر والسابق لأوانه أن نعمل بخلاف ذلك. فإذا تعجلنا في إنهاء أنجح عملية من عمليات الدبلوماسية الوقائية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، فقد تترتب على ذلك عواقب سنأسف لها جميعا فيما بعد. وأن وجود هذه المنظمة ينبغي أن يستمر، بما له من أثر في تحقيق الهدوء والاستقرار في المنطقة، ولاسيما في الأشهر الحاسمة المقبلة. غير أننا نرى أن هذا لا يعني إطالة هذه البعثة الى ما لا نهاية. وتبعا لذلك، نجد من المناسب جدا الطلب المقدم الى الأمين العام في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار بأن يقوم باستعراض تكوين القوة وقوامها وولايتها قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا وتأييدنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكالسكي، وللأفراد العسكريين والمدنيين في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على العمل الإيجابي جدا الذي يضطلعون به.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، بداية، أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦)، وهو الأخير في سلسلة التقارير المرحلية عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ويسر اندونيسيا، كبلد مساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، أن تشارك في هذه البعثة الفريدة التي تمثل أول عملية من نوعها للانتشار الوقائي للأمم المتحدة، والتي تعبر عن تصميم المجتمع الدولي على تعزيز الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة.

ويؤيد الوفد الأندونيسي تأييدا تاما التوصية التي تقدم بها الأمين العام بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بشكلها الحالي، لفترة اضافية مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهذا ما يرد في مشروع القرار المعروض علينا الآن. وهو يتفق أيضا مع طلب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تمديد ولاية القوة. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن هناك حاجة مستمرة لحضور القوة من أجل صون الاستقرار، وحفظ المكاسب التي تحققت حتى الآن، والمساعدة في عملية إقامة الهياكل الديمقراطية وتجنب تقويض هياكل السلام التي لا تزال هشة في منطقة البلقان.

تقوم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بدور يتسم بالجدة بوصفها أول قوة وقائية تنشرها الأمم المتحدة. وهي في الحقيقة، تشكل، نجاحا مستمرا للأمم المتحدة ولجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وللمنطقة برمتها. فعلى المستوى الوطني، يجب ألا نستخف بالدور الذي تقوم به القوة في تسهيل عمل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أجل توطيد أمنها. ويلاحظ وفدي الدور الذي تلعبه القوة في إقامة حوار نشط مع جميع الفصائل السياسية والمجموعات العرقية من أجل تعزيز السلم والاستقرار. وعلى هذا الأساس، اعتبُرت القوة أداة هامة في تيسير الحوار وضبط النفس والحلول التوفيقية بين مختلف شرائح المجتمع. وفضلا عن ذلك، فإن مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن العنصر العسكري في القوة لا يقتصر على توفير الهدوء والاستقرار على الحدود الشمالية والغربية للبلد ولكنه يتعاون أيضا مع عدد من الوكالات المدنية ويقدم مختلف الخدمات المجتمعية والمساعدات الإنسانية إلى السكان المحليين.

وعلى الصعيد الإقليمي، كان لبعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أثر إيجابي في منع انتشار الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولم يكن تحقيق السلام النسبي الذي تتمتع به جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من باب المصادفة. فهو نتيجة للعمل الجاد والالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية. فاليوم يوجد تحول ملحوظ في البيئة الإقليمية التي تعمل فيها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. فالبنادق ومدافع الهاون صامتة في معظم الأحوال. ونلاحظ كدليل على تحسن الحالة الإقليمية توقيع الاتفاق في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتنظيم العلاقات وتعزيز التعاون بينهما، كما نلاحظ التقدم الذي تحقق في تحسين العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان على أساس الاتفاق المؤقت المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويسرنا أيضا أن نرى التعاون الوثيق بين قوة الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتعزيز الأمن في المنطقة.

وعلى أي حال، ما زالت عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة في مرحلة دقيقة جدا، ونتائجها بالنسبة للاستقرار والسلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مازالت غير أكيدة. وعليه فليس من الحكمة أن نثق أكثر مما ينبغي بأن الاستقرار قد توطد في المنطقة. وعلى هذا الأساس، يكون من السابق لأوانه إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وفي الوقت نفسه، يسلم مشروع القرار بالحاجة إلى إعادة النظر في تكوين القوة وقوامها وولايتها على ضوء التطورات في المستقبل. وفي هذا المنعطف، نود أن نكرر تأكيدنا أن استمرار نجاح القوة في مهمتها مرهون بتوفر الإرادة السياسية لدى الأطراف ليبذلوا قصاراهم في الامتناع عن جميع الأنشطة التي تضر بسلم البلد واستقراره.

وفي ضوء هذه الظروف، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

وختاما، أود أن أنوه بما بذله السيد هنري سوكالسكي، رئيس البعثة السابق والذي عُين الآن ممثلا خاصا للأمين العام لدى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من جهود لا تعرف الكلل. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للعميد يوها إنغستروم، آمر القطاع سابقا لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وأن نرحب بقائد القوة الذي عين مجددا، العميد بو رانكر. ونود أيضا أن نتوجه بالثناء إلى رجال ونساء القوة لتفانيهم في العمل على صيانة السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمثل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أول قوة وقائية تنشرها الأمم المتحدة. ولذلك فإن جمهورية كوريا تعلق أهمية خاصة على أعمالها. لقد كان حضورها هاما جدا لصيانة السلم والأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي منطقة البلقان بأسرها. ونجاحها لا بد أن تكون له آثار طويلة الأجل بالنسبة لمستقبل عمليات حفظ السلام التي ستقوم بها الأمم المتحدة في المستقبل.

كانت القوة، منذ وزعها في عام ١٩٩٢، ناجحة بوجه عام. فقد أدت مهمتها الأساسية بصورة فعالة، وهي رصد الحالة على طول حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا وتقديم تقارير عنها.

وقد لعبت القوة دورا بناء جدا في تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي من خلال تيسير الحوار والحلول التوفيقية بين مختلف شرائح المجتمع. وقامت أيضا بتقديم المعونة الإنسانية والضرورية جدا للسكان المحليين وساعدت كثيرا في بناء القدرة الوطنية.

ونحن، من أعماق القلب، نشيد بكل هذه المنجزات الرائعة التي حققتها القوة. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لجميع أفراد القوة لمساهماتهم الجديرة بالثناء. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل المحمود الذي قامت به منظمات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى الدولية العاملة في المنطقة، كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الأوضاع في الأجزاء المختلفة ليوغوسلافيا السابقة مترابطة ترابطا وثيقا. فالسلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والتطورات في سائر يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لاتفاق دايتون للسلام، كلها مرهون بعضها ببعض ويدعم أحدها الآخر. ولذلك يجب علينا، لدى التفكير في مستقبل القوة، أن نأخذ في الاعتبار منطقة البلقان برمتها.

وإن هياكل السلام، اليوم، في يوغوسلافيا السابقة هشة في أحسن الأحوال. وفي البوسنة والهرسك، على الرغم من توقف أعمال القتال المباشرة ورسم الحدود بين الكيانات، لا يزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه قبل تحقيق سلام مستدام. فعودة اللاجئين والمهجَّرين وإعادة توطينهم لا تزال مهام هائلة. وعقد انتخابات حرة ونزيهة هو أيضا من المهام الصعبة وشبح قوي التجزئة يخيم، فيما يبدو، على قوى المصالحة وإعادة الاندماج. ولم يُقدم إلى العدالة إلا عدد قليل جدا من مجرمي الحرب. وفي غضون ذلك، بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا وبارانيا وسيرميوم الغربية الآن فقط المهمة الحاسمة، في سلافونيا الشرقية، وهي تجريد المنطقة من السلاح.

كذلك فإن الحالة الداخلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وعلاقاتها مع البلدان المجاورة مازالت مزعزعة. وعلى الرغم من التحسن الكبير في استقرارها السياسي، لا تزال التوترات العرقية فيها مصدر قلق كبير. واقتصادها، الذي تأثر تأثيرا عميقا بأربع سنوات من الحرب المدمرة في المنطقة، يشكل عاملا آخر من العوامل المزعزعة

للاستقرار. وعلاقاتها مع كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واليونان، مع أنها تحسنت مؤخرا، لا تزال حساسة وتحتاج إلى الكثير جدا من العمل، وبوجه خاص، لم ترسم حتى الآن الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن هذا المنظور، نوافق على تقييم الأمين العام بأنه من السابق للأوان الاستنتاج بأن السلام الدائم قد استتب في المنطقة. وأن وفدي، بعد وزنه لجميع هذه العوامل، والإحاطة علما برغبات حكومات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبلدان المساهمة بقوات في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، خلص إلى الاستنتاج بأنه من السابق للأوان في هذه المرحلة أن ينظر في تخفيض حجم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أو سحبها. ولذلك سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وأخيرا، في ضوء الطابع المائع للحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومنطقة البلقان كلها، نرحب بنية الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بصورة منتظمة بالتطورات في الميدان، ونتطلع إلى تلقي مزيد من توصياته فيما يتعلق بتكوين القوة وقوامها وولايتها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): قبل ثلاث سنوات ونصف، ووفقا لرغبة الحكومة المقدونية، قرر مجلس الأمن أن يرسل قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة إلى ذلك البلد. وهكذا بدأ تنفيذ أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام الوقائي. وفي الأصل، قامت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بوصفها بعثة منفصلة تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، بدور هام في منع انتشار الأزمة اليوغوسلافية وفي الحفاظ على استقرار الحالة الداخلية في تلك الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، ودللت بأعمالها على حيوية مفهوم الدبلوماسية الوقائية. ويحق للأمم المتحدة أن تفخر عن حق بنجاح هذه العملية، ونود أن نشيد بأفراد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، التي تضم ممثلين عن الاتحاد الروسي.

وفي الوقت ذاته فإن الحالة السائدة حاليا في منطقة يوغوسلافيا السابقة تختلف اختلافا جذريا عن الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٩٢، أو حتى قبل سنة واحدة. فقد وضع حد للصراع الدموي في البوسنة، حيث لا تزال عملية تنفيذ اتفاق السلام جارية، وتم التوصل إلى مرحلة حاسمة في عملية الأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية. وكان التوقيع في ٨ نيسان/ابريل من هذا العام على اتفاق تنظيم العلاقات وتعزيز التعاون بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عاملا هاما في تحقيق الاستقرار. كما أحرز التقدم في تحسين العلاقات بين سكوبيه وأثينا.

ومما ينبع من هذه التغييرات الإيجابية مسألة جعل معالم عملية مقدونيا متمشية مع الوضع الجديد. وأقل ما يقال إنه من الغريب الإبقاء على قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في شكلها الذي كانت عليه في أوج الأعمال العدائية على أراضي يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المسوغ والسليم أن نطرح في هذا الوقت مسألة إعادة تنظيم هيكل العملية بأكمله. ونعتقد أن ذلك مهم من وجهة نظر تحسين أدوات الدبلوماسية الوقائية، التي ينبغي أن تكون قادرة على التكيف بسرعة مع الحالات المتغيرة، وكذلك من وجهة نظر الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا، أيضا مع مراعاة الحاجة إلى عمليات حفظ السلام في مناطق أخرى، بما فيها أكثر البؤر توترا في العالم.

لقد لاحظنا أن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن يحلل إمكانية الاستعاضة عن الكتائب العسكرية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمراقبين عسكريين. وعلى الرغم من بعض التحفظات، كانت النتيجة المستخلصة أن هذا الخيار ممكن من حيث المبدأ، من الناحيتين التقنية

والتشغيلية. كما أن الأمين العام يذكرنا في الوقت المناسب بـأن مجلس الأمن قرر في عام ١٩٩٢، أي عندما بلغت الأزمة في يوغوسلافيا السابقة ذروتها، أن يكون قوام عنصر العملية العسكرية مكونا من ٧٠٠ فرد تقريبا. ولمـا كان الصراع المسلح في البوسنة قد قارب على الانتهاء، فإننا نعتقد أن من المنطقي العودة على الأقل إلى ذلك القوام الأصلي.

وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الكثير من الوظائف التي يضطلع بها حاليا العنصر المدني في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمكن إسنادها إلـى برنامـج الأمـم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة.

وفي الوقت ذاته ندرك أن التغييرات الإيجابية في المنطقة لم يصبح بعد إلغاؤها متعذرا. ويتوق الاتحاد الروسي مثل بقية البلدان إلى الحفاظ على الاستقرار في البلقان. فنحن لم نثر مسألة إنهاء العملية أو سحب قـوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وراعينا بصـورة خاصة مشاعر القلق المستمرة لدى القيادة المقدونية.

وفي ضوء جميع هـذه العوامـل، نعتقد أن من الممكن في هذه المرحلة تمديد ولايـة قـوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بشكلها الحالي لفترة أربعة أشهر، كيما يعود مجلس الأمن فيمـا بعـد إلـى هذه المسألة ويتخذ قرارا يتناسـب مع الوضع الحقيقي في المنطقة. وللأسف لم تلـق مقترحاتنا تأييد باقي أعضاء مجلس الأمن، ولم ترد في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي ينص على تمديد الولاية لفترة ستة أشهر بشكل غير مغير.

إننا لم نسمع أية حجج مقنعة تساند الرأي القائل بأن هذا هو القرار السليم الوحيد فـي ظـل الحالة الراهنة وبالتالي سنضطر إلى الامتناع عن التصويت. ونأمل أن تراعى، عند النظر مـرة أخرى فـي ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، شواغلنا، وهي شواغل جوهرية من الوجهتين المالية والسياسية لأنها تتعلق بتطـور عمليات الأمـم المتحدة لحفظ السلام بأكملها. وعلـى هذا الأساس، سنقرر كيف سنعالج هذه العملية في المستقبل.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضطلع قـوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بدور محوري فـي منع اتساع رقعة الحرب إلى الجزء الجنوبي من منطقة البلقان. وقد حققت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى الآن نجاحا كبيرا باعتبارها أول تجربة للأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وأسهمت إسهاما هاما في استقرار الحالة السياسية الداخلية في جمهوريـة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

لقد قللـت التطـورات السياسيـة الإيجابية الأخيرة في البلقان التهديدات التي يتعرض لها أمن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولو سادت ظـروف عادية لأنهت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائـي في جمهورية مقدونيـا اليوغوسلافية السابقة ولايتها. ولكننا نعالج مستقبل ولاية عملية لحفظ السلام في منطقة متفجرة جدا. فالسلام الذي تولد عن اتفاقات دايتون لم يصل بعد إلى المرحلة التي لا رجعة فيها. وبعبـارة أخـرى، فإن أمـن جمهوريـة مقدونيا اليوغوسلافية السابقـة مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقـرار فـي بقية يوغوسلافيا السابقة. وكما يشير الأمين العام عن حق فـي تقريره، لا يزال السلم والاستقرار داخل حـدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتوقفان إلى حد كبير على التطورات في سائر يوغوسلافيا السابقـة. ولهـذا فإن شعـب جمهـورية مقدونيـا اليوغوسلافيـة السابقـة لا يزال يشعـر بقلق مشـروع إزاء التهديدات التي يتعرض لها أمن بلده، وسيشعر بالفعل أن المجتمع الدولـي قد تخلى عنه إذا تقـرر تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في هذه المرحلة.

إن ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ينبغـي تمديدها بحيث يتزامن إلى أقصى قدر ممكن

مع نهاية ولاية قوة التنفيذ التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا. وفي ذلك الوقت سيصبح من الأوضح بكثير ما إذا كانت عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة ستستمر. وإذا أصبحت الحالة مستقرة بما فيه الكفاية وبدت عملية السلام لا رجعة فيها، سيشعر شعب جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بثقة أكبر بمستقبله، وعندئذ يمكن تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ووضع نهاية له في آخر المطاف.

إننا آخر مَن يؤيد استمرار مرابطة قوات الأمم المتحدة في أي بلد من البلدان. فنحن نفضل أن تنجز بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام عملها وأن تغادر في أسرع وقت ممكن، ولكننا لسنا مقتنعين بأن الوقت الآن مناسب للمغادرة في حالة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ونعتقد أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لا تزال تضطلع بدور في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وينبغي بالتالي أن تظل في ذلك البلد بقوامها الحالي لتتمكن من مواصلة القيام بالعمل الطيب الذي ما برحت تقوم به في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ونحن لسنا غافلين عن الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة. ومن المهم إذن بذل كل الجهود من أجل استعمال الموارد النادرة بأرشد طريقة. وتحدونا الثقة بأن الأمين العام سيستعرض تكوين القوة وقوامها في فترات معقولة وسيقدم للمجلس، على النحو الواجب، تقريرا عما إذا كانت الحالة تتطلب إجراء تعديل على ولاية البعثة، وعن الوقت الذي تتطلب ذلك فيه.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن التطورات المتعلقة بتكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ونود أيضا أن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكالسكي، فضلا عن الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على ما يقومون به من عمل وقائي هام في تلك المنطقة.

ونعتقد، مثلما يشير إليه تقرير الأمين العام، أنه من المتعذر التنبؤ على نحو أكيد بالآثار المترتبة على انسحاب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي نظرا للحالة الراهنة. ومن شأن ذلك أن يفضي بنا إلى الاعتقاد بأن الإبقاء على القوة، بالرغم من تكلفتها، سيكون أكثر حصافة.

وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي - حسبما يشير إليه اسمها - هي قوة للانتشار الوقائي تضطلع بدور وقائي هام في المنطقة، خاصة خلال المرحلة الحرجة الراهنة من تنفيذ اتفاق دايتون، وفي ضوء التهديدات الإقليمية.

وفي ذلك السياق تؤيد غينيا - بيساو تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر جديدة، والإبقاء على تلك القوة في وضعها الراهن، بينما لا نزال نأمل في أن يمكن تحسن الحالة في البلد والمنطقة في نهاية المطاف من خفض قوام القوة.

وغينيا - بيساو ستصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ انتشار قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، شهدنا في ذلك البلد تزايد الثقة والاستقرار السياسي، وتعزيز الديمقراطية التعددية، والتقدم الكبير في تحسين علاقاته مع البلدان المجاورة.

ومما يدعو إلى التشجيع أنه تم في نيسان/أبريل الماضي التوقيع على اتفاق بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي سيمكن من تطبيع العلاقات والتعاون المتبادل بين البلدين، ومن التعجيل في عملية ترسيم الحدود.

ونشعر أيضا بالسرور إزاء التقدم الهام المحرز صوب تحسين علاقات البلد مع اليونان على أساس الاتفاق المؤقت المبرم يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التهديدات لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ليست خطيرة في الوقت الراهن بقدر ما كانت عليه في عام ١٩٩٢، نعتقد أن السلام والأمن في البلد لا يمكن ضمانهما بالكامل إلى أن يتحقق الاستقرار في المنطقة بأسرها؛ وإلى أن ينفذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك تنفيذا كاملا، ويجري ترسيم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ويُحل الخلاف القائم مع اليونان، وتتبدد التوترات فيما بين الأعراق.

فمن الضروري إذن الإبقاء على قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تكوينها العسكري والمدني الراهن. ويعتقد وفد هندوراس أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تواصل الاضطلاع بدور هام بصفتها وسيطا في الحوار بين مختلف القطاعات في البلد، بغية تعزيز السلام والاستقرار في الداخل. علاوة على ذلك، فإن وجودها على الحدود الشمالية والغربية للبلد يؤثر في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلقان.

ويعتقد وفد بلدي أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هي عملية ناجحة، وأنه من الضروري الحفاظ على انجازاتها. لذلك سنصوت لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولايتها.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي يتضمن تقييمات قيمة وتوصيات هامة بشأن تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها، وبصورة عامة ولايتها، وهي أحد النجاحات الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن السلام والاستقرار داخل حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ما زالا يعتمدان اعتمادا كبيرا على التطورات في بقية أنحاء يوغوسلافيا السابقة، خاصة على درجة النجاح التي يمكن تحقيقها في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام من أجل السلام في البوسنة والهرسك.

ولقد رحبت حكومتي بالتوقيع في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على الاتفاق المتعلق بتنظيم العلاقات وتعزيز التعاون بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واعتبرت أن توقيع ذلك الاتفاق ينبغي ألا يستعمل كحجة لإنهاء عمل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، أو تخفيض قوامها أو تكوينها، خاصة في ضوء الدور الضروري الذي يمكن لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أن تضطلع به في مساعدة الطرفين على ترسيم حدودهما المشتركة.

وفي الوقت نفسه، نشاطر الأمين العام تقييمه عقب إجرائه تقييما شاملا للعنصرين العسكري والمدني لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومفاده أن الاستعاضة عن وحدات المشاة الموجودة حاليا بمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة ستلحق الضرر بجوهر عمل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، والمتمثل في رصد الحدود.

ويود وفد بلدي أن يشكر مقدمي مشروع القرار، ونعتبر أن اعتماد مشروع القرار هذا سيساعد في صون السلام في يوغوسلافيا السابقة وعلى الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وسيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالاشارة إلى أننا نوافق على البيان الذي أدلت به ايطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، وهو المشروع الذي سيمكن اعتماده من تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تكوينها الحالي لمدة ستة أشهر أخرى، هو مشروع قرار هام، وهو مناسب أيضا في ضوء جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل استقرار الحالية في البلقان.

ولا يوجد كثير من الشك في أن انتشار قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أسهم إسهاما كبيرا في إحلال السلام والاستقرار في منطقة جنوب البلقان. وأثبتت العملية أن الانتشار الوقائي قد يكون شكلا فعالا لحفظ السلام، وأنه بالإمكان تحقيق نتائج طيبة حتى بوجود عدد قليل نسبيا من الأفراد عندما يجري تنفيذ العملية في الوقت المناسب وعندما تكون لها ولاية واضحة.

ونحن مع الرأي القائل إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بمعالجتها جوانب متعددة لحالة البلد الداخلية والخارجية، إنما تقوم بمهمتها بطريقة فعالة جدا. فهي تبذل مساعيها الحميدة، وتوفر الإنذار المبكر، وتقوم بأنشطة تقصي الحقائق والرصد، وتيسر طبعا الحوار الجاري بين مختلف القوى السياسية والمجموعات العرقية في البلد، وتعزز بالتالي السلام والاستقرار في الداخل.

والوفد البولندي يوافق تماما على التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، وفيه أن أحد الأدوار الهامة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هو مساعدة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على إرساء أسس دولتها وتعزيز أمنها.

لقد أصبحت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بعد أن اكتسبت ثقة واحترام البلدان الأخرى، عضوا في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وبهذا وجدت مكانها بين صفوف المجتمع الدولي.

إن التهديدات الموجهة لاستقرار البلد أقل خطورة بالتأكيد مما كانت عليه عندما قرر مجلس الأمن في عام ١٩٩٢ وزع هذه العملية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد لاحظنا تطورات إيجابية في تلك الحالة، مثل الخطوة الرئيسية التي اتخذت الى الأمام في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتوقيع اتفاق تطبيع العلاقات وتعزيز التعاون فيما بين البلدين في نيسان/أبريل ١٩٩٦. غير أن العملية بحاجة الى أن تستكمل فيما يتعلق بجملة أمور منها ترسيم الحدود بين الدولتين.

ولا يمكن إغفال أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا تزال تواجه الكثير من الصعاب. فتنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة يتسم بالصعوبة ويسبب الآلام للناس. كما أن التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية لا تزال مستمرة.

لقد ناقش مجلس الأمن مؤخرا الحالة في البوسنة والهرسك على أساس تقرير منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون. ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن هذا قد يؤثر أيضا على الاستقرار الهش في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ومع أخذ جميع جوانب الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الاعتبار، يرى وفدنا أن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي خطوة إضافية تسهم في توطيد السلام في المنطقة. ولا شك أن وجود قوة الأمم المتحدة يمثل سببا للاطمئنان وينشر الاستقرار ويبني الثقة.

واسمحوا لي أن أقتنص هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى امتناننا للبلدان المساهمة بقوات المشاركة في عملية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأود أيضا أن أشيد بأفرادها على تفانيهم في أداء مهامهم وواجباتهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/392.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، هندوراس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون: لا أحد

الممتنعون عن التصويت: الاتحاد الروسي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ١٠٥٨ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان الوفد الفرنسي مشاركا في تقديم القرار الذي اعتمد توا. وقد صوتنا مؤيدين له لأن النص يردد توصيات الأمين العام الحصيفة.

إن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دون تغيير في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لستة أشهر له ما يبرره حقا سواء في ضوء التجربة الماضية، التي لعبت فيها تلك القوة دورا أساسيا في إشاعة الاستقرار، أو عن طريق المخاوف التي ستستمر إذا لم تحقق خطة السلام في البوسنة والهرسك كل الآثار المفيدة التي نتوقعها منها من أجل السلم والاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، كانت هذه رغبة حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

لقد أحرز تقدم أكيد منذ الوزع المبدئي لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. والأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أكثر صلابة. وإن توقيع الاتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ - الذي كان بمثابة أولوية للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي - أدى الى التخفيف من حالة عدم اليقين الخطيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وإن ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين ترسيما دقيقا يعتبر أولوية الآن.

وأخيرا، لا تزال هناك شواغل بشأن الحالة الاقليمية التي لا تزال غير مستقرة ويمكن أن تؤثر على أمن البلد وحرمة أراضيه. وكما يؤكد تقرير الأمين العام بحق، قد يكون من السابق لأوانه القيام بخفض حجم وسلطة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ومن ناحية أخرى، ليس هناك سبب يجعل المجلس لا يستخلص الدروس المناسبة، عندما تصبح الآفاق أكثر وضوحا، من النجاح الذي نأمل أن تحققه تلك المهمة، في ستة أشهر.

وريثما يتم ذلك، هناك مسألة أخرى تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لكل أولئك الذين يرغبون بحق في دعم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وجميع عمليات حفظ السلام. إن المتأخرات في الإسهامات في قوة الأمم المتحدة للحماية، التي تشكل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي آخر عناصرها العاملة، يبلغ الآن ٧٧٠ مليون دولار أمريكي، منها ٥٩١ مليون دولار لطرف مساهم واحد. وهذا يترك عبئا كبيرا على الدول التي تدفع هذه الأموال أو التي تتحمل عواقب هذه المتأخرات في قدراتها كبلدان مساهمة بقوات. ويجب أن يوجد حل عاجل لهذه المشكلة.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عملية ناجحة. وغرضها هو منع امتداد الصراع في المنطقة من الانتشار الى داخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وربما فيما وراءها. وقد دخلت في هذه التجربة منذ ثلاث سنوات ونصف الآن، ووفت بمهامها.

ويسعد حكومتي أن قوات الولايات المتحدة لعبت دورا في إنجازات هذه البعثة، التي تعتبر أول قوة لحفظ السلام وقائية تماما في تاريخ الأمم المتحدة. وقد شعرت بالسعادة عندما أتيحت لي الفرصة في الشتاء الماضي لزيارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لمقابلة الضباط والجنود المرابطين هناك. ووجدت قوة يفخر جميع أفرادها برسالتها ويقتنعون بقيمة الإسهام الذي تقدمه في السلم والاستقرار الإقليميين. إن قائد القوة، بوارانكار، من السويد، وقواته وكلا من الأمم المساهمة بقوات يحق لهم أن يزهوا فخرا بالعمل الذي انجز ولا يزال ينجز.

والسؤال المطروح على المجلس اليوم هو هل تستمر قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أم لا؟ ومن الواضح إن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مختلفة تماما عما كانت عليه في الماضي وأكثر استقرارا عما كانت عليه الحال عند وزع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وقد توقف القتال في البوسنة والهرسك. ونرحب بتوقيع اتفاق ٨ نيسان/أبريل بين حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونأمل أن تواصل الحكومتان العمل من أجل حل المسائل المعلقة فيما بينهما. ونأمل أن نرى في القريب العاجل اعترافا متبادلا بين جميع الدول المنبثقة عن يوغوسلافيا السابقة، ونثني على حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان للتحسن المستمر في علاقاتهما الثنائية.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فإن تقرير ما إذا كانت عملية وقائية لم تعد مطلوبة فمسألة فيها نظر. إن المخاطر الناجمة عن الحرب تضاءلت بالتأكيد ولكن عملية السلام في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى من يوغوسلافيا السابقة لا تزال هشة ولا تزال التوترات الناجمة عن ذلك مستمرة. وان وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يشكل عاملا يبعث على الاطمئنان ويشيع الاستقرار ويبني الثقة ليس داخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فحسب ولكن أيضا في المنطقة كلها. وبالتالي، تعتقد حكومتي أن استمرار قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، على الأقل للفترة التي نص عليها هذا القرار، سيوفر قدرا من الأمان يستحق كل الاستحقاق ما نصرفه عليها.

والأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة في توطيد المكاسب المحرزة في تحقيق السلام في المنطقة. وأي تغيير الآن في ولاية أو تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من المحتمل أن يكون له أثر مزعزع للاستقرار على عملية السلام في منطقة البلقان. والانتخابات المقرر اجراؤها في البوسنة والهرسك في منتصف أيلول/سبتمبر خطوة حاسمة الى الأمام في عملية السلام، ومن الحيوي أن نتجنب قدر الإمكان إضافة أية عناصر من عدم اليقين الى تلك العملية.

ولهذه الأسباب نتفق مع زملائنا من البلدان الأخرى المساهمة بأفراد في تلك القوة، على ضرورة بقاء القوة عند قوامها الحالي، واستمرارها في أداء مهمتها.

وفي غضون العام ونصف العام الماضيين قامت الأمم المتحدة بتخفيض قواتها لحفظ السلام بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. والولايات المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بضرورة فحص ولايات حفظ السلام بصفة دورية لتحديد ما إذا كانت ضرورية أو غير ضرورية أو ما إذا كان من الممكن تنفيذها بموارد أقل.

وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ليست استثناء؛ ولا يجوز أن تستمر الى ما لا نهاية. وستنظر حكومة بلدي بالتأكيد في تخفيض القوة أو إعادة تشكيلها في المستقبل، إذا استدعت الحالة ذلك. ونحن نشاطر شعب جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجميع شعوب منطقة البلقان أملها في أن يتسع السلام نطاقا ويزداد رسوخا في الأشهر المقبلة. ونتطلع الى اليوم الذي يصبح فيه السلام قويا الى حد تنتفي عنده الحاجة الى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وذلك اليوم لم يحل بعد، ولكننا، باستمرار وجود القوة، نساهم في احتمال أن يدوم السلام وأن يحل ذلك اليوم. وهذا هدف جدير بهذا المجلس وبالمساهمين في هذه البعثة الناجحة التي تدار على أفضل وجه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

صوت الوفد الصيني تأييدا للقرار الذي اتخذه المجلس منذ قليل. وأود أن أشير هنا الى أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، منذ وزعها، قد نفذت مهامها تنفيذا فعالا ولعبت دورا هاما في الحد من تفشي الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وفي تثبيت الحالة في تلك المنطقة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لهذه القوة.

ولقد لاحظنا أن الحالة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، بفضل تضافر جهود المجتمع الدولي، تمضي قدما نحو الاستقرار. ونود أن نكرر التأكيد على ضرورة أن يحترم المجتمع الدولي سيادة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلامتها الإقليمية. ولاحظنا أيضا أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقعتا، قبل وقت ليس ببعيد، اتفاقا بشأن الاعتراف المتبادل. ونرى أن هذا يخدم المصالح الأساسية للشعبين، كما يفيد في تطوير العلاقات بين البلدين، ويكتسي مغزى إيجابيا في النهوض بتطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة، وفي صون سلام المنطقة واستقرارها.

لقد درسنا تقرير الأمين العام، ومراعاة لطلب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والحالة في المنطقة، أعربنا عن موافقتنا على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

وفي الوقت ذاته، نرى أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها بعثات الانتشار الوقائي، ينبغي أن تخضع لبعض المبادئ الثابتة كما ينبغي إنهاؤها لدى استكمال ولاياتها. ويحدونا الأمل في أن تقوم القوة، مع استمرار تحسن الحالة في المنطقة، بتخفيض قوامها وفقا لاحتياجاتها الفعلية، وأن تنهي مهمتها آخر الأمر بطريقة ممهدة لا عسر فيها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥